تدويل التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإفادة منه في المملكة العربية السعودية

ماجد بن عبدالله بن مفلح القحطاني
جامعة جدة، كلية التربية
قسم أصول التربية مسار التربية الدولية المقارنة

مقدمة:

تغير العالم كثيراً نتيجةً للثورة الهائلة في وسائل الاتصالات، والتي لعبت دوراً مهماً في ربط دول العالم مع بعضها البعض، وزادت التقارب والتآلف بين شعوبه التي أكدت على ضرورة نشر ثقافة السلام والتفاهم الدولي بينهم، خاصة في ظل الحروب والتوترات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن.(عيسى،٢٠٠٤، ٢)

ونظراً لتبني مؤسسات التعليم العالي مفاهيم التربية الدولية وتعزيز ممارساتها داخل المجتمعات المحيطة بها من خلال تقديم البرامج التربوية التي تركز على قضايا السلام وحقوق الإنسان وحماية البيئة وغيرها، وكذلك من خلال ممارسة بعض الأنشطة التي تشتمل تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمواد التعليمية والأساليب التقنية والإشراف المشترك. (الشال،٢٠١٢، ٣)، فإن هناك ضرورة ملحة الي تدويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في الوقت الحالي.

ونظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية من أشهر الدول التي سعت الى التدويل، وعمدت الي تطبيقه علي الوجه الأمثل، فإن هناك ضرورة ملحة للاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الامريكية في هذا المجال بالسعودية.

مشكلة البحث:

رغم ما تحققه الجامعات السعودية من تقدم في المراكز في التصنيفات العالمية إلا أن مستواها يتفاوت من حيث توجهها نحو خوض مغامرة التنافسية العالمية

بسب غياب الرؤية الإستراتيجية ذات البعد العالمي في خططها وأهدافها حيث يشير (صائغ،١٤٣٢) إلى أن السبب في عدم الحضور الجيد للجامعات السعودية في التصنيفات العالمية يعود لتركيزها على التدريس وتخريج الكوادر ،وكذلك نتيجة لضعف التخطيط الاستراتيجي وغياب الرؤية والثقافة التنظيمية اللازمة لدعم توجهها نحو العالمية.(العامري،١٤٣٤، ٧)

كما توصلت دراسة (الرويلي ،١٤٢٨) إلى أن استفادة الجامعات السعودية من الخبرات العالمية جاءت دون المتوسط بدرجة منخفضة وأوصت بضرورة مد جسور التعاون بين الجامعات السعودية والجامعات العالمية في جميع مجالات التعليم الجامعي لتطوير التعليم الجامعي السعودي للاستفادة من اتفاقيات التوأمة واستراتيجيات الشراكة بين الجامعات المحلية والجامعات العالمية الكبرى .

كما أن الجامعات السعودية لن تحقق الريادة عالمياً دون أن يكون لها رؤية استراتيجية عالمية وأهداف ذات صبغة دولية ودون أن تعمل على إضفاء البعد الدولي على أنشطة التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ودون أن تمتلك ميزة تنافسية في سوق التعليم العالي العالمي تؤهلها لاجتذاب المتميزين من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الدوليين، ودون أن تتوجه لفتح قنوات التواصل للاستفادة من خبرات الجامعات العالمية (العامري ،١٤٣٤، ٩)، وهذا ما أوصت به دراسة (الكيرعاني ٢٠١٠)، كما أكدت علي ضرورة اهتمام مؤسسات التعليم العالي السعودي بتطبيق عوامل نجاح تدويل تعليمها على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، ودعت إلى مزيد من الدراسات حول مدى فاعلية استراتيجية تدويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية .

ونظراً لخبرة الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت في الاهتمام بالتدويل

وبرامجه منذ أوائل القرن التاسع عشر، وازدهر وزاد انتشاره بعد الحرب العالمية الثانية، إلى أن أصبح جزء لا يتجزأ من النظام التعليمي، والمناهج التعليمية الدولية التي تعرض أفضل الخبرات البشرية (إمام، ٢٠١٢، ص ٦٩)

فإن هناك ضرورة ملحة لتدويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية بالاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الامريكية وهذا ما يسعي البحث الحالي لتحقيقه بالاجابة عن تساؤل الدراسة الرئيس الذ يتمثل فيما يلي:

س:كيف يمكن تدويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية بالاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الامريكية؟

والذي يتفرع منه التساؤلات الفرعية الآتية:

س١: ما الأسس النظرية لتدويل التعليم العالي ؟

س٢: ما واقع تدويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية؟

س٣: ما واقع تدويل التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية ؟

س٤: ما أهم أوجه الاستفادة من خبرة أمريكا في تدويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية؟

منهج البحث :

تقتضى طبيعة الدراسة الحالية استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ولا تقف فائدة الدراسة الوصفية التحليلية للظاهرة موضوع الدراسة عند حد وصف الظاهرة وتحليلها وتفسيرها، وإنما هي تعطى بالإضافة إلى ذلك فرصة للاستفادة من الخبرات التربوية في الدول الأخرى أيضاً.

المحور الاول: الأسس النظرية لتدويل التعليم العالي

أولا: مفهوم تدويل التعليم العالي :

يمثل مصطلح التدويل Internationalization مصطلحاً تربوياً متعدد الأبعاد وقد تطور معناه وتعددت تفسيراته نتيجةً لتطور تجارب تطبيقه بمؤسسات التعليم العالي بمرور الزمن، وهو الأمر الذي ينعكس بوضوح في تعدد المصطلحات والأبعاد التي ربطتها الأدبيات التربوية السابقة بمصطلح التدويل. (Tham, 2013,648)

حيث يعرف "جوهانسون وفاهلين" (Johanson & Vahlne, 1990) التدويل على أنه: عملية تراكمية لمواصلة بناء، وتطوير والحفاظ على العلاقات القائمة في الواقع أوتفكيكها سعياً وراء تحقيق الأهداف المؤسسية المنشودة.

كما يعرف "تيشلر" (Teichler,2004) التدويل على أنه :موقف يتميز بزيادة معدلات الأنشطة الأكاديمية العابرة للحدود القومية للدول بين النظم الوطنية المختلفة للتعليم العالي.

ويعرف "روزير وآخرون" (Ruzzier et al., 2006) التدويل على أنه :كلمة مرادفة للتوسع والامتداد الجغرافي للأنشطة والخدمات الاقتصادية بين الحدود القومية للدول.

كما تعرف "نايت Knight " مصطلح تدويل التعليم العالي على أنه: عملية تتم على المستوى الوطني والدولي والمؤسسي بهدف إضفاء البعد الدولي أو العبرثقافي على أهداف ووظائف وعمليات التعليم العالي.(Knight, 2003)

ويتفق الباحث مع تعريف "نايت" (Knight,2003) لتدويل التعليم العالي ويعتبره بمثابة تعريفه الإجرائي العام الذي سيعتمد عليه في دراسته الحالية بسبب تعدد أبعاده، ونظرته للتدويل كعملية دينامية نشطة تستهدف تسريع وتيرة حدوث التغيير المؤسسي المنشود في كافة وظائف وعمليات مؤسسات التعليم العالي.

أهداف تدويل التعليم العالي :

لتدويل التعليم العالي أهداف يمكن إجمالها فيما يأتي :

١- الارتفاع بمستوى السمعة الدولية للجامعات ، وذلك بالحفاظ على مستوى المنافسة الدولية ، والتأكيد على الطابع الأكاديمي والتجاري لعملية التدويل لتوليد مصادر مالية للتمويل الذاتي لتلك الجامعات التي تسعى لتنمية التفاهم والتعاون الدولي .

٢- محاولة تعليم الطلبة كيفية المشاركة في المجتمع المحلي والمجتمع الدولي الأكبر، وذلك بالتركيز على المفاهيم العامة للثقافة،وهي الأشياء التي يشترك فيها جميع البشر،على اعتبار أن التفاعل الثقافي المتبادل والتفتح العقلي ومقاومة النمطية وتقدير وجهات نظر الآخرين أصبحت ضرورة من ضرورات عصر العولمة .

٣- العمل على زيادة وعي الطلاب وتنمية التفكير والبحث في القضايا العالمية ، ودراسة القضايا التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتعدى الحدود ، وذلك بتنظيم المناهج المعالجة لها، وتحديد المهارات والكفايات للهيئة الأكاديمية ، وتفعيل التبادل الطلابي والتعاون بين الباحثين ، والتدريب التخصصي للخريجين .

٤- التوسع في البعد الدولي بالتعليم الجامعي والعالي من خلال الاستجابة العملية لاحتياجات التوظيف الكامل للإمكانات المقدمة لتفعيل التعاون الدولي بين الجامعات مع تحديد اتجاه واضح لهذا التعاون .

٥- تقديم منح أو بعثات للشباب الباحثين والدارسين خاصة من الدول النامية لمتابعة الدراسات العليا المتخصصة ، وتوثيق صلتهم بالباحثين المتميزين في الدول المتقدمة .

٦- مواجهة التحديات الناشئة في عصر العولمة عن طريق تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة ، من أجل بناء القدرات وزيادة المعارف في سبيل تحقيق التقدم في مجالات التعليم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والإنسانية والثقافية والاتصالات .

٧- تقليص هجرة الكفاءات والعقول البشرية .

٨- تعزيز التعاون الفكري عن طريق التوأمة وغيرها من ترتيبات الربط بين مؤسسات التعليم العالي في شتى أنحاء العالم من أجل تيسير الانتفاع بالمعارف أو نقلها وتكثيفها داخل البلدان وعبر حدودها .(العجمي،٢٠٠٣، ٣٣٤-٣٣٥)

وفي تصنيف للأهداف المنشودة لتدويل مؤسسات التعليم العالي صنفت الأهداف وفق الآتي:

١- الأهداف الاستراتيجية ومنها:

- الالتزام بالحصول على عضوية مؤسسات دولية معينة للتعليم والبحث العلمي، والوفاء بالتزامات المواطنة الكونية.
- الإشارة صراحةً في السياسات المؤسسية المتبعة، والخطط الاستراتيجية إلى الالتزام المؤسسي بتطبيق جهود ومبادرات التدويل.
- التركيز على إضفاء البعد الدولي على العمليات المؤسسية.

٢- الأهداف المتعلقة بالتدريس والمناهج والمقررات الدراسية ومنها:

- تصميم المناهج والمقررات الدراسية من منظور دولي.
- تصميم أنماط وقوالب تقديم التدريس بما يسمح للطلاب بالتمتع بقدر كاف من المرونة في زمان ومكان التعلم.
- تميز طرق التدريس واستراتيجيات التعلم المستخدمة.

• سماح أنشطة اعتماد البرامج الأكاديمية للخريجين بتلقي قدر مناسب من التدريب والممارسة المهنية في مجموعة متنوعة من بلدان ومناطق العالم المختلفة.

٣- الأهداف المتعلقة بالطلاب وتشمل ما يأتي:

• تشجيع ودعم التدفق الثنائي الاتجاه للطلاب المحليين والأجانب.

• بذل جهود مقصودة للربط والتكامل بين الخبرات التعليمية المحلية والدولية المختلفة.

• الوعي بأهمية مجموعات الخريجين الأجانب على الصعيد الدولي.

٤- الأهداف المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس وتشمل ما يأتي:

• تطبيق استراتيجيات فعالة لاستقطاب أعضاء هيئة التدريس الأجانب.

• تطبيق استراتيجيات فعالة لتعزيز برامج التبادل والحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس الأجانب.

٥- الأهداف المتعلقة بالبحث العلمي وتشمل ما يأتي:

• تطبيق استراتيجيات فعالة لتطوير المشروعات البحثية الدولية، وتنويع مصادر التمويل.

• الالتزام الواضح بالوفاء باحتياجات البحث العلمي للبلدان النامية من العالم. (Krause et al.,2005,233-250)

رابعا : أهمية تدويل التعليم العالي :

تمتعت الجامعات دائماً بوجود رسالة وصبغة دولية ، فنتيجة لتسارع وتيرة العولمة على مدى العقود القليلة الماضية لجأت المؤسسات التنظيمية المختلفة بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي إلى التدويل كنوع من الاستجابة وكأسلوب دينامي نشط للوفاء بمتطلبات الوصول إلى مستويات أعلى من التدويل سواء بشكل فوري في الحاضر أو استعداداً واستشرافاً للمستقبل. (Jiang, 2012,28)

وفي ضوء ما يشهده عالمنا المعاصر من تسارع وتيرة العولمة والثورة العلمية والتقنية الهائلة وغير المسبوقة في التاريخ الإنساني نشهد تكون ظاهرة جديدة هي التوسع والانتشار الدولي للتعليم العالي التي تتميز بالتوجه العالمي المتزايد نحو الارتقاء بجهود تطبيق مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في الالتحاق بالمؤسسات الجامعية عبر ضمان إتاحة نظم التعليم العالي للفرصة كاملة أمام مشاركة كافة الطلاب المنتمين إلى الفئات والشرائح الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية المختلفة من الطلاب في العملية التعليمية. (Lee & Healy, 2006,3)

ويرجع السبب المباشر في زيادة الاهتمام بتدويل مؤسسات التعليم العالي بشكل أساسي إلى التأثير المتزايد لقوى العولمة، وظهور مجتمع المعرفة الذي يتطلب باستمرار توافر خريجين مؤهلين جيداً يتمتعون بالقدرة على خوض غمار المنافسة، والالتحاق بسوق العمل الدولية. (Huang, 2006,58)

كما شهدت العديد من حكومات البلدان الناشئة اقتصادياً بمنطقة جنوب شرق آسيا مؤخراً زيادة ملحوظة في معدلات تصدير خدمات التعليم العالي إلى الخارج بمعدلات متسارعة مثل: سنغافورة، وتايلاند، وفيتنام، وماليزيا عبر إنشاء الجامعات الدولية ذات السمعة المرموقة، والتحول لتصبح مراكز رائدة عالمياً في مجال تدويل مؤسسات التعليم العالي على المستوى الإقليمي. (Altbach & Knight, 2007,291-292)

وأصبحت العديد من البلدان النامية تشغل حالياً مراتب متقدمة في قائمة أكثر البلدان استيراداً لخدمات التعليم الدولي في الوقت نفسه الذي تعد فيه بلدان القارة الآسيوية أكبر مصدر على الإطلاق للحصول على الطلاب الأجانب عالمياً،

فمثلاً تشغل الدول الآسيوية المراتب العشر الأولى في قائمة أكبر الدول المصدرة للطلاب الأجانب الملتحقين بمؤسسات قطاع التعليم العالي بأستراليا. (Nelson, 2005,2)

كما حددت "كينت" عدداً من المبررات الداعمة لتدويل التعليم العالي على المستوى المؤسسي شملت مايأتي:

١- الارتقاء بالمكانة والسمعة الدولية المرموقة ، بما في ذلك الارتقاء بسمعة الجامعة في المحافل الدولية

٢- الارتقاء بأداء الطلاب وأعضاء هيئة التدريس،بما في ذلك التأكيد على حاجة الحراك الدولي لسوق العمل، وزيادة مستويات التنوع الثقافي في المجتمعات وبيئات العمل المختلفة.

٣- توفير الدخل والتمويل المطلوب، بما في ذلك ،إبراز أهمية الدور المناط بأنشطة التدويل كمصدر بديل لحصول مؤسسات التعليم العالي على دخل مالي إضافي.

٤- إقامة التحالفات الاستراتيجية، على المستويين الوطني والمؤسسي كوسيلة لتحقيق الأهداف الأكاديمية أو العلمية أو الاقتصادية أو التقنية أو الثقافية المنشودة.

٥- البحث العلمي وإنتاج وتداول المعرفة، بما في ذلك الاستفادة من برامج ومبادرات التعليم الدولي المتعددة التخصصات كأداة لحل العديد من المشكلات الدولية مثل: المشكلات البيئية، والمشكلات الصحية والإصابة بالأمراض المعدية والفتاكة، ومشكلات الجريمة والإرهاب الدولي. (Knight, 2004,19-20)

المحور الثاني: واقع تدويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

يعد التوجه نحو عالمية التعليم العالي السعودي أمر تفرضه التطورات الدولية في بيئة التعليم العالي ذلك أن الجامعات السعودية لا تعيش في عزلة عن المجتمع الدولي، ولا تستطيع تجنب تأثيرات العولمة وتداعياتها المختلفة، والتعليم العالي السعودي لا يعيش بعيداً عن مواكبة التطور الحاصل على المستوى الدولي وليس له خيار سوى مواكبة التوجهات العالمية لكي لا يجد نفسه متخلفاً عن الركب أو السير عكس التيار العام للتطورات الدولية. (العامري، ١٤٣٤، ٧)

وسيتم استعراض واقع تدويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من خلال النقاط الآتية:

أ- دور وزارة التعليم العالي ومبادراتها:

- **مشروع الملك عبد الله للابتعاث الخارجي:**

يمثل برنامج خادم الحرمين الشريفين صورة واضحة من صور العالمية، حيث تم ابتعاث أكثر من (١٤١.٢٢٣) طالباً وطالبة لـ (٥٦) دولة من دول العالم، يدرسون في أفضل وأعرق الجامعات المشهورة عالمياً،وبلغ عدد الدارسين على حسابهم الخاص أكثر من (١٣٦٨٠) دارساً لعام ١٤٣٣هـ.(الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، ٢٠١٣،٧١)

- **برنامج استقطاب العلماء والباحثين وأعضاء هيئة التدريس المتميزين عالمياً:**

وذلك من خلال دعوة العلماء البارزين عالمياً للانضمام إلى عضوية هيئة التدريس في الجامعات السعودية لفترات طويلة أو قصيرة المدى، ولتقديم الحوافز التي تشجعهم على ذلك، فقد تم التعاقد بين بعض الجامعات السعودية وبعض

العلمـــاء البـــارزين فـــي بعـــض التخصصـــات، بعضـــهم مـــن الفـــائزين بجـــائزة (نوبل).(أبوعمه وآخرون، ٢٠١٤، ٢٩٩)

- **برنامج مشروع تنمية الإبداع والتميز لأعضاء هيئة التدريس:**

وهو مشروع طرحته وزارة التعليم العالي عام (٢٠٠٧م)، وخصص له في مرحلته الأولى (٣٠) مليون ريال ليوفر للجامعات دعما مالياً إضافيا بهدف تنفيذ برامج تدريبية ودورات تأهيلية للرفع من كفاية الهيئة التدريسية فيها في مجالات التدريس الجامعي والبحث العلمي، وتشجيعهم على الاتصال والتعاون مع المؤسسات الجامعية المرموقة التي لها خبرات متميزة في هذا الجانب.(الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء،٢٠١٣، ٨٧)

- **اللجان المشتركة:**

اللجان المشتركة والزيارات العلمية والثقافية المتبادلة، سواء على مستوى المسؤولين أو على مستوى أعضاء هيئة التدريس أو على مستوى الطلاب.

وقد أنجزت الوزارة أكثر من (٣١) اتفاقية ومذكرة تفاهم، وشاركت في (١٤) لجنة مشتركة عامي ١٤٣٠هـ و ١٤٣١هـ وذلك مع دول مختلفة من الشرق والغرب.(أبوعمه وآخرون، ٢٠١٤، ٢٢٩)

- **مشروع ترجمة الكتب العالمية في مجال التعليم العالي:**

وهو مشروع طموح ترجمت من خلاله الوزارة أكثر من (٦٨) كتاباً إلى اللغة العربية في موضوعات مرتبطة بالتعليم العالي ومنها بعض الكتب العلمية.(الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء،٢٠١٣، ٧١)

- **التعاون الدولي :**

أولت وزارة التعليم العالي أهمية خاصة للتعاون الدولي وأنشأت إدارة عامة باسم الإدارة العامة للتعاون الدولي وتسهم الإدارة في ترجمة وتنمية العلاقات في

مجال التعليم العالي عبر مد جسور التواصل المعرفي بين الجامعات السعودية ونظيراتها العالمية المتطورة في ميادين العلوم والثقافة (الإدارة العامة للتعاون الدولي،٢٠١٥)، وتضم الإدارة ثلاث إدارات فرعية هي(إدارة التعاون الدولى، إدارة الاتفاقيات واللجان المشتركة، إدارة شؤون المعارض).

ب- أبعاد تدويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية:

١- حراك الطلاب:

اكتسب الحراك الطلابي عبر الحدود سواء أكانت للداخل أم للخارج، خلال السنوات القليلة الماضية أهمية واهتماما كبيرين، يمكن ملاحظتهما من خلال البيانات والأرقام المعبرة عن ذلك ، فحسب تقرير اليونسكو الصادر في ٢٠١١م، فإن عدد الطلاب الذين يتلقون تعليمهم في مؤسسات التعليم العالي خارج حدود أوطانهم الأصلية (عبر الحدود) بلغوا في عام ٢٠١١م، حوالي (٣.٣٧) مليون طالب، وأنه خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٨) بلغت نسبة النمو في أعداد الطلبة الدوليين الدارسين عبر الحدود (٥٨%). (وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، ٢٠١٣، ٦٦)

كما أورد التقرير أن المملكة تستقبل (٠,٦%) من إجمالي الطلاب الدارسين في الخارج وجاءت في المرتبة (٣٣) بين (٢١٠) من دول أعضاء اليونسكو.(الأحيدب وآخرون، ٢٠١٢، ٢٩٢/٤)

أما بالنسبة للدول المرسلة (المصدرة) فجاءت المملكة في المرتبة الخامسة بنسبة (٤%) من الطلاب الدارسين في الخارج أو الطلاب الدوليين.(الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء،٢٠١٣، ٦٦)

وقد أدركت المملكة العربية السعودية أهمية الحراك الدولي للطلاب، فقامت بعدد

من المشروعات والبرامج خلال العشر سنوات الماضية وعملت على زيادة القدرات الاستيعابية في جامعات المملكة من خلال التوسع في الجامعات والكليات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى دعمت مقدمي خدمات التعليم العام في القطاعين العام والخاص في تطوير وتنويع الروابط مع المؤسسات النظيرة في الخارج وتشجيع الدراسة في الخارج في مؤسسات تعليمية عريقة.

(الأحيدب وآخرون٤، ٢٠١٢، ٢٩٢-٢٩٣)

وفيما يأتي أهم المبادرات التي أسهمت في الحراك الطلابي:

- **الابتعاث الخارجي:**

يعد انطلاق برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي عام ١٤٢٥ رافداً مهماً لدعم الجامعات السعودية وكذلك مساندة القطاعين الحكومي والخاص، حيث يتلقى المبتعثون تعليمهم في الجامعات العالمية المختلفة في مراحل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه والزمالة الطبية ،وقد بلغ عدد المبتعثين أكثر من مائة ألف مبتعث يدرسون في جامعات متميزة بأكثر من ستين دولة في العالم.(الأحيدب وآخرون، ٢٠١٢، ٢١٤/١)

- **المنح لغير السعوديين:**

حيث خُصصت مقاعد مجانية للدراسة في الجامعات السعودية في مرحلة البكالوريوس أو الدراسات العليا لغير السعوديين من كافة دول العالم التي تربطها بالمملكة علاقات، وهذه المنح نوعان: منح كاملة تتضمن تكاليف تذاكر السفر والدراسة والسكن إضافة إلى مخصص مالي شهري، ومنح جزئية تقتصر على بعض الدعم كالدراسة والسكن وتذاكر السفر، إضافة إلى المنح التي تتكفل بها جهات خيرية من خارج الجامعات، وقد خصصت معظم الجامعات السعودية

الحكومية منحاً لعدد كبير من أبناء العالم الإسلامي والدول الصديقة للدراسة في تلك الجامعات في جميع المراحل. (أبوعمه وآخرون، ٢٠١٤، ٢٢٦)

وبلغ عدد طلاب المنح من غير السعوديين الذين يدرسون حالياً في جامعاتها قرابة ٣٢ ألف طالب وطالبة، يمثلون أكثر من ١٥٥ دولة عربية وإسلامية، من بينها اليمن وسوريا ومصر والسودان والأردن وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وباكستان،وأشار الدكتور العوهلي وكيل وزارة التعليم للشؤون التعليمية أن برامج المنح تدخل في إطار التدويل العالمي للتعليم بوصفها أحد المعايير التي تسهم في الجودة وإيجاد البيئة التنافسية بين الطلاب.(الراصد الدولي، ٢٠١٥، ٧٦)، كما أن الجامعات السعودية تتيح للمقيم الدراسة على حسابه الخاص في أي تخصص إلا التخصصات الطبية. (الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء،٢٠١٣، ٦٩)

- القبول والتبادل الدولي للطلبة:

ويتمثل ذلك أولاً في توقيع الجامعات السعودية وبعض الجامعات العالمية الرائدة على اتفاقيات وبرامج للتوأمة لتبادل الطلاب والخبرات والتبادل المعرفي.(أبوعمه وآخرون، ٢٠١٤، ٢٢٨)، وثانياً في برامج القبول والتبادل الدولي للطلبة الذي دشنته الخطة المستقبلية للتعليم العالي (آفاق) حيث يقوم البرنامج على زيادة قبول الطلبة المتميزين من دول العالم في الجامعات السعودية ووضع أنشطة لرعايتهم وتقديم الخدمات لهم وتعزيز التواصل معهم بعد تخرجهم، كما يعرض البرنامج فرصاً للتبادل الدولي والدراسة الجزئية للطلبة السعوديين في الجامعات العالمية. (آفاق، ١٤٣٢، ١٠)

كما بدأت وزارة التعليم العالي بتنفيذ برنامج لاستضافة طلاب من الجامعات

العالمية، والترتيب لزيارات استطلاعية تشمل الجامعات السعودية وعدداً من المؤسسات العلمية والثقافية، وذلك لتوسيع مدارك الطلاب وتحفيزهم لتقديم مستويات دراسية متقدمة، وللاطلاع على ما وصلت إليه بعض الجامعات الأجنبية من تقدم وتميز، وتباينت طبيعة أهداف هذه الزيارات حيث أخذ بعضها طابع الزيارات الاستطلاعية الثقافية والكثير منها أخذ الطابع العلمي الأكاديمي. (الأحيدب وآخرون، ٢٠١٢،٤/١٩٧-١٩٩)

٢- البرامج الأكاديمية:

توفر الجامعات السعودية العديد من البرامج الأكاديمية في عدد من التخصصات حيث بلغ مجموع البرامج المتاحة حوالي ٤١٣٧ برنامجاً بنسبة ٥٥,٨% لمستوى البكالوريوس و ٢٣,٤% للدراسات العليا والبقية لبرامج الدبلوم العالي(مرصد التعليم ، ٢٠١٥، ٤٦)، وتهدف الخطة المستقبلية للتعليم العالي آفاق إلى أن تكون البرامج والمناهج التي تقدمها الجامعات السعودية منافسة لأفضل البرامج والمناهج المطبقة في الجامعات المتقدمة من حيث الإعداد والتنفيذ، وتتوافر فيها مواصفات التقويم والاعتماد لأغلب الهيئات المعروفة بموثوقيتها ونزاهتها.(الأحيدب وآخرون، ٢٠١٢، ٤/٣٨٨)

كما بدأ اهتمام الوزارة خلال السنوات الأخيرة بمدى ملاءمة برامج التعليم العالي لحاجات سوق العمل المحلية والإقليمية والدولية وضرورة تزويد الطلاب بمهارات القرن الحادي والعشرين ومهارات التعليم مدى الحياة. (أبوعمه وآخرون، ٢٠١٤، ٥٤ – ٥٥)

وتبرز العديد من الجهود للجامعات السعودية في تدويل البرامج الأكاديمية من خلال:

- الاتفاقيات وبرامج التوأمة:

تعددت أوجه تنفيذ برامج التوأمة، فكان منها ما نفذ على مستوى توأمة الأقسام العلمية، ومنها ما كان على مستوى الوحدات التخصصية، ومنها ما كان على مستوى البرامج الأكاديمية، ومنها ما كان على مستوى الكلية. (الأحيدب وآخرون، ٢٠١٢، ٣٦٩/٤)

وبدأت برامج التوأمة بشكل حقيقي عام ١٤٢٨هـ، بغية ربط الأقسام والكليات والبرامج في الجامعات السعودية والمعامل التخصصية في جميع المجالات الطبية والهندسية والعلمية وغيرها بنظيراتها في الجامعات الأجنبية البارزة في العالم التي عرفت بالتميز دولياً، وذلك لرفع كفاءة الجامعات السعودية والمتمثلة في تسهيل تبادل خبرات أعضاء هيئة التدريس والباحثين والأساتذة الزائرين والإشراف المشترك على طلاب الدراسات العليا والقيام بأبحاث مشتركة.(الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، ٢٠١٣، ٨٩)

وتأتي برامج التوأمة بين الجامعات الأهلية والأجنبية بوصفها أبرز الممارسات في هذا المجال، فقد قامت جامعات سعودية عدة بعقد اتفاقيات توأمة بينها وبين عدد من الجامعات العالمية في عدد من الدول كأمريكا وبريطانيا وسنغافورة وماليزيا،فعلى سبيل المثال وقعت جامعة الملك سعود التي أنشأت برنامجا باسم التوأمة (٥١) اتفاقية مع جامعات عالمية و (٢٧) اتفاقية مع معاهد عالمية، ومن أمثلة تلك الاتفاقيات:

- الاتفاقية مع جامعة (كنت ستيت) في الولايات المتحدة الأمريكية،لتدريس

ريادة الأعمال في السنة التحضيرية وتطوير مناهجها وذلك لمدة ثلاث سنوات.

- الاتفاقية مع كل من جامعة (بيل) في أمريكا وجامعة (تورنتو) في كندا والكلية الملكية في (لندن) وجامعة (باريس) وجامعة سنغافورة.

كما وقعت جامعة جازان اتفاقيات توأمة مع كل من جامعة (موناش) في أستراليا، وجامعة (فينا)، وجامعة جنوب (ألباما) وجامعة (يوتا) في أمريكا (أبوعمه وآخرون، ٢٠١٤، ٢٢٨-٢٢٩)

- الاهتمام باللغة الانجليزية:

يظهر الاهتمام باللغة الانجليزية كلغة في تدريس برامج التخصصات العلمية في الجامعات السعودية، وفي استخدامها كلغة أساسية أو ثانية في النشر العلمي، كما يظهر الاهتمام بها في التأكيد على مستوى أعلى في اللغة الانجليزية في برامج السنة التحضيرية في الجامعات(الأحيدب وآخرون، ٢٠١٢، ٣٤٥/٤)

كما يظهر الاهتمام باستخدام اللغة الانجليزية في التدريس بشكل عام في الجامعات وفي كتابة رسائل الماجستير والدكتوراه بالإضافة إلى توفير الجامعات لكل المعلومات عن الخطة الدراسية وعن محتويات المقررات أو التعليمات باللغة الإنجليزية (أبوعمه وآخرون، ٢٠١٤، ٣٤٠)

٣- البحث العلمي والتطوير:

يظهر الاهتمام بالبحث العلمي في المملكة العربية السعودية من خلال حجم الإنفاق المرتفع على البحث العلمي والتطوير من إجمالي الناتج المحلي حيث بلغ عام ٢٠١١م (١,٠٧٦) ،وفي عام ٢٠١٢ (٠,٩). (مرصد التعليم، ٢٠١٥، ٢١٨).

كما تطمح الخطة الإستراتيجية للتعليم العالي بأن تتبوأ الجامعات السعودية مكانة متقدمة في البحث العلمي والإبداع على المستوى العالمي من خلال الإسهامات

العلمية والإبداع الإنساني الفكري والحضاري والتأليف والترجمة وزيادة أعداد ونوعيات براءات الاختراع لجعلها منافسة لكثير من الدول المتقدمة.(الأحيدب وآخرون، ٢٠١٢، ٣٨٨/٤).

كما اقترحت الخطة نمط الجامعات البحثية المتخصصة كأحد أنماط الجامعات في إطار سعيها للتمايز بين مؤسسات التعليم العالي(أبوعمه وآخرون، ٢٠١٤، ٦٠)، وتركز الجامعات البحثية بشكل رئيس على البحوث والدراسات العليا وتقدم برامج بحثية متميزة في مجالات استراتيجية مع تقديم برامج للمرحلة الجامعية.(آفاق، ١٤٣٢، ٢٨)

كما توجد عمادة للبحث العلمي في كل جامعة من جامعات المملكة يتبع لها العديد من المراكز البحثية المنتشرة في كليات الجامعة.(الأحيدب وآخرون، ٢٠١٢، ١٥٤/٣)، بل وتحتوي الجامعات على مراكز ومعاهد بحثية متخصصة وذلك تجاوباً مع حاجات المجتمع مثل:مركز تكرير البتروكيماويات ومركز البترول والمعادن في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ومركز الأمير سلطان للأبحاث البيئية والمياه والصحراء بجامعة الملك سعود.(أبوعمه وآخرون، ٢٠١٤، ٢٤٥)

وقد تبلورت معالم جديدة تمثلت في البحوث التعاقدية التي تجريها الجامعات لصالح القطاعين العام والخاص من خلال معاهد البحوث والخدمات الاستشارية بالجامعات.(الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء،٢٠١٣، ٨٢)

وقد تميزت الحقبة التي بدأت في عام ١٤٢٤هـ بتوسع قاعدة التعليم العالي من خلال مضاعفة عدد الجامعات في المملكة(أبوعمه وآخرون، ٢٠١٤، ٢٨٨)، فأنشأت الجامعات القديمة بدعم من وزارة التعليم العالي ١٨ مركزاً للتميز البحثي بهدف تطوير البحث العلمي ونشر المعرفة في مجالات حيوية وتشجيع أعضاء

هيئة التدريس على استغلال وتنمية مهاراتهم البحثية.(الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء،٢٠١٣، ٨٧)، كما أنشأت الجامعات الحديثة ثمانية مراكز للأبحاث الواعدة.(أبوعمه وآخرون،٢٠١٤، ٢٦٧)

ويظهر تدويل البحث العلمي أيضاً في الجامعات السعودية في العديد من البرامج والمشروعات والمبادرات الآتية، وان كانت مازالت في بدايتها(برامج التوأمة، البحوث المشتركة، الكراسي البحثية الداخلية والخارجية، برنامج استقطاب العلماء المتميزين للعمل بالجامعات السعودية، برامج المنح البحثية، إنشاء جامعات متطورة(الملك عبدالله للعلوم والتقنية، شركات أودية التقنية)، تطور الإنتاج البحثي وتشجيع النشر والترجمة، انشاء الجامعات الدولية، الاهتمام بالتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد.

المحور الثالث: واقع تدويل التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية

تعود نشأة الجامعات الأمريكية للقرن السابع عشر الميلادي، أي قبل حصول الولايات المتحدة الأمريكية على استقلالها عن بريطانيا، حيث تأسس في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين عدد من الكليات التي كانت بمثابة النواة الأولى للتعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل كلية "هارفارد" عام (١٦٣٦) (جامعة هارفارد حالياً)، وكلية "ييل" عام (١٧٠١، وكلية "رود أيلاند" عام (١٧٦٤)، ثم توالى إنشاء العديد من الكليات في الولايات الأمريكية، حتى بلغ عددها في عام ١٨٦١ (٢٥٠) كلية، ومع نهاية القرن التاسع عشر، شهد التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية تحوُّلاً نوعيًّا كبيرًا، نتج عن الانتقال من عهد الكليات إلى عهد الجامعات (الثبيتي،٢٠٠٠، ص ٢١٩).

لذا لا تعد جهود ومبادرات تدويل مؤسسات التعليم العالي جديدة على الإطلاق، فقد تأسست الجامعات القديمة أساساً لكي تلعب دور مجتمعات إقليمية

للتعلم والبحث، ولكن الغالبية العظمى من جامعات العالم المعاصر أنشئت خلال القرن العشرين وبخاصة في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥م حيث تميزت إلى حد بعيد بصبغة وطنية وتوجه قومي واضح . (Scott, 2000,5).

أ- **دور وزارة التعليم العالي ومبادراتها:**

بدأت الجامعات الأمريكية في وضع خطط متنوعة لزيادة آليات التعاون مع الكونجرس والإدارة الأمريكية بهدف تصحيح الرأي الخاطئ الذي بدأ يسود في الأوساط الأكاديمية حول العالم والذي يقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد ترحب بالطلاب والباحثين والعلماء والمهندسين الأجانب في أعقاب وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م. (NAFSA, 2008,5).

كما بدأت الجامعات الأمريكية- أيضاً- في التعاون مع وزارتي الخارجية والأمن الوطني لتيسير إجراءات الحصول على التأشيرات بحيث يمكن للطلاب والباحثين والعلماء والمهندسين الأجانب السفر إلى الأراضي الأمريكية على نحو آمن وفعال ومناسب زمنياً.(AAU, 2009,3).

وقد أجرى "هورن وآخرون" دراسة تقويمية لقياس فاعلية جهود التدويل المطبقة بأكبر ٧٧ جامعة بحثية بالولايات المتحدة الأمريكية(Horn et al., 2007,330)، واستعان الباحثون بما تم جمعه من أرقام في تصنيف درجة التزام الجامعات المشاركة في الدراسة بالتدويل، وكشفت النتائج النهائية للدراسة أن ٧ من أكبر ١١ جامعة بحثية بالولايات المتحدة الأمريكية تصنف أيضاً ضمن قائمة أكبر ١١ مؤسسة لتدويل الجامعات على المستوى الوطني الأمريكي منها(جامعة كولومبيا، جامعة كاليفورنيا بمدينة بيركلي، جامعة هارفارد، جامعة يال). كما

أشارت هذه النتائج ضمنياً إلى وجود علاقة ارتباطية وثيقة بين مؤشرات تدويل الجامعات، وبين مؤشرات فاعلية أداء أنشطة البحث العلمي.(Horn et al., 2007,338).

ب- أبعاد تدويل التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية:

١- حراك الطلاب:

يعد الاقبال علي الجامعات الامريكية حلم العديد من الشباب منذ بداية القرن التاسع عشر، فقد ارتفع عدد الطلاب في الجامعات الأمريكية من (٦٢ ألف طالب عام (١٨٧٠)، إلى ما يزيد عن ٣٥٥ ألف طالب في عام ١٩١٠)، ومع نهاية النصف الأول من القرن العشرين تضاعفت أعداد الطلاب بشكل كبير حيث وصل أعداد الطلاب عام (١٩٥٠) بالتعليم العالي الأمريكي (٢ مليون و٣٠٠ ألف طالب. وقد ارتفع عدد الجامعات والكليات من (٧٠٠) جامعة وكلية في عام (١٩٠٠) إلى ١٨٠٠) جامعة وكلية في عام (١٩٥٠)، كما ارتفع عدد الشهادات العلمية التي منحتها الجامعات والكليات الأمريكية من (٢٩) ألف عام (١٩٠٠) إلى (٥٠٠ ألف) شهادة علمية في مختلف المستويات في عام (١٩٥٠). (الثبيتي،٢٠٠٠، ص ٢٢٠-٢٢١).

وعقب قيام الاتحاد السوفيتي بإطلاق القمر الصناعي "سبوتنك" عام (١٩٥٧) " انهمر التأييد المالي على الجامعات في أمريكا، أملاً في إعطاء دفعة جديدة في النمو الاقتصادي، وتحسين نوعية التعليم عمومًا في مجالات معينة، فأصبحت السلطة السياسية تنظر إلى العلماء نظرتها إلى صانعي المعجزات، وعين علماء بارزون في منصب مساعد رئيس الجمهورية لشئون التعليم والتكنولوجيا". (البيومي، وآخرون ، ٢٠٠٠، ص٤١)

وحديثاً أشارت إحصائيات رابطة أعضاء هيئة التدريس الأجانب بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت خلال العام الجامعي (٢٠٠٩-٢٠١٠) في استقطاب ٦٩٠٩٢٣ من الطلاب الأجانب الذين جلبوا معهم للاقتصاد الأمريكي مكاسب مالية كبرى وصلت إلى ١٨.٧٨ مليار دولار أمريكي.(NAFSA, 2012,3).

ومن هنا؛ تبرز هذه الإحصائيات السابقة بجلاء حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد بالفعل قبلة الطلاب الموهوبين للحصول على الدرجات العلمية، والباحثين، وأعضاء هيئة التدريس المتميزين القادمين من كافة أرجاء العالم المختلفة دون استثناء. (Nag, 2009, 57).

كما لوحظ في الآونة الأخيرة زيادة معدلات توقيع اتفاقيات الشراكة، والتعاون، وتبادل الخبرات بين الكليات والجامعات الأمريكية الأخرى، ونظيراتها بعدد من دول العالم الأخرى من قبيل ما يأتي: (١) الصين (٢) الهند (٣) ماليزيا (٤) الفلبين (٥) سنغافورة (٦) تايلاند (٧) فيتنام. (٨) بلدان الشرق الأوسط ، فعلى سبيل المثال، ساهمت جامعة ميسوري بسانت لويس في إنشاء جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (بدولة الكويت)، إضافة إلى إنشاء كلية حديثة للعلوم وإدارة الأعمال (بسلطنة عمان).(Sullivan, 2011,37).

٢- البرامج الأكاديمية:

بدأ الاهتمام بالتدويل في البرامج الأكاديمية للولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٤٦، حين أصدرت الحكومة قانون فولبرايت لتشجيع التبادل التعليمي، وتم إنشاء برامج للدراسة بالخارج، وعملت الحكومة على تحقيق عدة أهداف منها زيادة التفاهم المتبادل بين شعب الولايات المتحدة وشعوب الدول الأخرى، (Hodges,

2005,p.p 12-13)

كما تم عقد العديد من الشراكات الدولية الهامة،ومن أمثلة هذه الشراكات مع الدول العربية ما يلي :

١- توقيع جامعة كولورادو للمعادن Colorado School of Mines ((CSM))- بمدينة جولدن بولاية كولورادو الأمريكية- مع شركة بترول أبو ظبي الوطنية للنفط (Abu Dhabi National Oil Company (ADNOC)) لاتفاقية شراكة في عام ٢٠٠١م لمدة عشرة أعوام قادمة بهدف المساهمة في إنشاء معهد البترول في أبوظبي.

٢- توقيع كلية بلومبيرج للصحة العامة التابعة لجامعة جونز هوبكنز Johns (Hopkins University) بولاية ميريلاند الأمريكية- لاتفاقية شراكة وتعاون مع الحكومة الإماراتية في عام ٢٠٠٤م بهدف تقديم مد يد العون للمساعدة في تدشين برنامج أكاديمي بحثي لمنح درجة الدكتوراه في تخصص الصحة العامة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

٣- دخول كلية وهارتون لإدارة الأعمال Wharton Business School - التابعة لجامعة بنسلفانيا الأمريكية- في شراكة استراتيجية مع مؤسسة دبي العالمية للإشراف على برنامج إعداد القيادات المستقبلية بإمارة دبي في عام ٢٠٠٥م.

٤- تقديم معهد نيويورك للتقنية - بولاية نيويورك الأمريكية- لبرامج أكاديمية متنوعة لمنح الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس والليسانس) والدراسات العليا في تخصصات إدارة الأعمال والتصميم المعماري وتقنية التعليم منذ عام ٢٠٠٥م بـ مركز تميز البحوث التطبيقية والتدريب بالعاصمة الإماراتية أبوظبي.

٥- توقيع اتفاقية شراكة بين جامعتي إنديانا، ويوتا الأمريكيتين مع جامعة زايد، لتقديم برامج أكاديمي متخصص لمنح درجة الماجستير في الإدارة العامة بمقر الجامعة بإمارة أبو ظبي في عام ٢٠٠٦م.

٦- توقيع جامعة واشنطن بمدينة سياتل عاصمة ولاية واشنطن الأمريكية- لإتفاقية شراكة مع أكاديمية الإمارات التعليمية التابعة للغرفة التجارية بإمارة أبو ظبي، لتقديم أربعة برامج أكاديمية لمنح الشهادات المهنية في تخصصات إدارة الأعمال والموارد البشرية في عام ٢٠٠٨م.

كما أن الجامعات الأمريكية تقوم أيضاً بالوظائف التسويقية لبرامجها الاكاديمية وانجازاتها عن طريق ما يلي:

١- تسويق البرامج التعليمية والبحثية والمشروعات والمعلومات والامتحانات والاستشارات، والتدريب علي أسس اقتصادية تنافسية.

٢- تسويق حصة كبيرة من الخدمات الجامعية للسوق العالمي.

٣- بيع عدد كبير من الاختراعات والبحوث التطبيقية للقطاع الخاص.

٤- التحسين المستمر للصورة الذهنية للجامعة لدى المجتمع.

٥- اشتراك العملاء في تمويل الجامعات والاستفادة من الإعفاءات. (الموصلي واخرين، ١٩٩٨، ص ٩٤)

٢- البحث العلمي والتطوير:

يتم تصنيف مؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية وفقًا لما يلي:

١- الجامعات البحثية: وهي مؤسسات تقدم دراسات شاملة في نظم معرفية متنوعة، ولكنها لا تمنح درجة الدكتوراه في مجالات عديدة مثل الجامعات البحثية.

٢- جامعات تمنح درجة الدكتوراه: وهي مؤسسات شاملة تمنح درجة الدكتوراه، وتقدم برامج واسعة المدى في البحث النظري والتطبيقي

٣-جامعات وكليات شاملة لمنح الماجستير: وهي مؤسسات تقدم برامج أكاديمية في مستوى درجتي البكالوريوس والماجستير والدرجات المهنية الأولى، ولكنها لا تمنح درجة الدكتوراه.

٤- كليات البكالوريا (الفنون الحرة): وهي مؤسسات تقدم البرامج الأكاديمية والمهنية في مستوى درجة البكالوريوس.

٥- كليات الفنون أو الآداب لمنح درجة المشارك: وهي مؤسسات تقدم دراسات أكاديمية ومهنية أو وظيفية على مستوى درجة المشارك، وتتضمن كليات المجتمع العامة، والكليات المتوسطة العامة والخاصة.

٦- المدارس المهنية والمؤسسات المتخصصة الأخرى: وهي مؤسسات تقدم التعليم فقط في أحد أو بعض المقررات المرتبطة سواءً مهنية أو أكاديمية، ومن ثم فهي غير شاملة بدرجة كافية حتى تتلاءم مع التصنيفات الأخرى.

٧- المدارس المهنية والفنية بعد الثانوية: وهي مؤسسات تقدم برامج تدريبية لا تؤهل لدرجة، ومدتها أقل من سنتين، تؤدي إلى شهادات أو دبلومات في التخصصات الوظيفية.

(U.S. Network for Education Information, 2001, p.3)

كما تشير الإحصائيات المتاحة إلى تمتع الولايات المتحدة الأمريكية بوجود ١٧ من جامعاتها ضمن قائمة أفضل ٢٠ جامعة بحثية عالمية من حيث تميز أدائها البحثي، فضلاً عن استحواذها على نسبة ٥٤% من الجامعات المصنفة ضمن قائمة أفضل ١٠٠ جامعة بحثية عالمياً ،كما تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دوراً عالمياً بارزاً في استقطاب الباحثين من بلدان شرق، وجنوب القارة الآسيوية حيث

جاءت نسبة ٤١% من طلاب الدراسات العليا بمرحلة ما بعد الحصول على درجة الدكتوراه بالبلاد من أصول أجنبية في عام ٢٠٠١م ، كما التحق بالبرامج الأمريكية لمنح درجة الدكتوراه ١٠٢ ألف طالب أجنبي (بنسبة ١٨.١%) . (Nag, 2009, 57).

فضلاً عن أن الإحصائيات الرسمية التي أعلنتها منظمة اليونسكو، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام ٢٠٠٨م، تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تشغل حتى الآن المرتبة الأولى في قائمة أكثر البلدان استقطاباً للطلاب الأجانب القادمين من الخارج، تتبعها بعد ذلك المملكة المتحدة، وبقية العالم (UNESCO & OECD, 2008, 6).

كما يظهر جلياً في خبرة أمريكا التوسع في انشاء الجامعات الأمريكية في الدول الأخري، ففي الدول العربية وحدها يوجد الكثير من الجامعات الامريكية مثل: (الجامعة الأمريكية في القاهرة، الجامعة الأمريكية في دبي، الجامعة الأمريكية في رأس الخيمة، الجامعة الأمريكية في الشارقة، الجامعة الأمريكية في الإمارات، فرع جامعة نيويورك في أبو ظبي، الجامعة الأمريكية في بيروت)

المحور الرابع: أوجه الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الامريكية في تدويل التعليم العالي بالسعودية:

يمكن الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الامريكية في تدويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية كما يلي:

- فيما يتعلق بالتوسع في المؤسسات ودور وزارة التعليم:

١- عمل خطة استراتيجية لسياسة تدويل مؤسسات التعليم العالي في السعودية ترتكز بشكل رئيسي على دعائم التعاون والمشاركة البناءة من جانب كافة

المؤسسات الحكومية والخاصة للتعليم العالي

٢- زيادة عدد المعيدين لابتعاثهم للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه وزيادة عمليات الاستقطاب لأعضاء هيئة التدريس المتميزين عالمياً.

٣- زيادة معدلات قبول والتحاق الطلاب السعوديين بمختلف المؤسسات الحكومية والخاصة للتعليم الجامعي في البلاد ليصل إلى ٥٠% بحلول عام ٢٠٣٠م للمرحلة العمرية (١٨-٢٣) من إجمالي عدد السكان للشريحة العمرية نفسها.

٤- زيادة أعداد المؤسسات الحكومية للتعليم العالي سواء(الجامعات الحكومية، الكليات الفنية، كليات المجتمع)، وفيما يتعلق بالمؤسسات الخاصة للتعليم العالي (كالجامعات الخاصة، الكليات الجامعية، فروع الجامعات الأجنبية، الكليات الخاصة)

٥- زيادة المعدلات السنوية لقبول والتحاق الطلاب الأجانب بالمؤسسات المختلفة للتعليم العالي بشكل متدرج من ٥% بحلول عام ٢٠٢٠م وصولا إلى ١٥% بحلول عام٢٠٣٠م من إجمالي عدد الطلاب.

٦- العمل على إنشاء مشاريع مشابهة لمشروع الملك عبد الله للابتعاث الخارجي وتشجيع المؤسسات الاقتصادية على تقديم منح تعليمية للطلاب السعوديين للدراسة في الخارج.

٦- زيادة الدعم المادي المقدم لبرنامج استقطاب العلماء والباحثين وأعضاء هيئة التدريس المتميزين عالمياً.

٧- زيادة أعداد اللجان المشتركة والزيارات العلمية والثقافية المتبادلة، سواء على مستوى المسؤولين أو على مستوى أعضاء هيئة التدريس أو على مستوى الطلاب.

٨- انعقاد المعرض الدولي في التعليم العالي أكثر من مرة في العام.

٩- زيادة الدعم المقدم (ماليا ومعنويا) لعقد المؤتمرات الدولية.

١٠- إنشاء إدارة بكل جامعة تسمى إدارة التدويل تشرف على مشروعات التدويل وتنفيذ سياساته في نطاق منضبط يتماشى مع الثقافة المحلية .

١١- تشجيع بناء وإقامة الشراكات الدولية الفعالة بين المؤسسات المحلية والأجنبية للتعليم العالي، عبر تطبيق أنشطة مؤسسية متنوعة مثل: توقيع مذكرات التفاهم الدولية، تدشين برامج منح الدرجات الجامعية الثنائية المشتركة، الانتساب إلى المؤسسات الأجنبية للتعليم العالي خلال فصول دراسية معينة، إنشاء الكراسي والمنح البحثية، برامج تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

- فيما يتعلق بالحراك الطلابي:

١- زيادة المنح لغير السعوديين بتقديم منح كاملة تتضمن تكاليف تذاكر السفر والدراسة والسكن إضافة إلى مخصص مالي، وتقديم منح جزئية تقتصر على بعض الدعم كالدراسة والسكن وتذاكر السفر، إضافة إلى المنح التي تتكفل بها جهات خيرية من خارج الجامعات.

٢- تسهيل إجراءات القبول والتبادل الدولي للطلبة في التعليم العالي.

٣- زيادة أعداد الزيارات الطلابية لاطلاع الطلاب على ما وصلت إليه الدول الأخرى من تقدم علمي وحضاري في شتى المجالات، وكذلك على ما وصلت إليه بعض الجامعات الأجنبية من تقدم وتميز.

٤- تطبيق مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات الترويجية والتسويقية للمؤسسات السعودية للتعليم العالي ونشر العديد من المواد الترويجية لخدمات التعليم الدولي في السعودية على موقع الويب الخاص بوزارة التعليم العالي على شبكة الإنترنت، وإنشاء إدارة فرعية لتسويق التعليم بهدف الارتقاء بالسمعة الدولية للسعودية كمركز

لتميز التعليم العالي.

٥-إنشاء مكاتب وإدارات دولية لرعاية مصالح الجامعات السعودية وسد احتياجات طلابها الأجانب علاوة على الاستعانة بوكلاء متخصصين في جذب واستقطاب الطلاب الأجانب.

٦- تخفيض الرسوم والمصروفات الدراسية للطلاب والعمل على خفض تكاليف المعيشة.

٧- تقديم المزيد من الفرص والحوافز لاستقطاب الخريجين المتميزين من الخارج لمواصلة دراستهم العليا في المملكة العربية السعودية.

٨- تشجيع الطلاب الأجانب المتميزين على الإسهام في بناء القدرات الوطنية في المملكة العربية السعودية.

- فيما يتعلق بالبرامج الأكاديمية:

١- زيادة الاهتمام ببرامج التوأمة سواء على مستوى توأمة الأقسام العلمية، وعلى مستوى الوحدات التخصصية، وعلى مستوى البرامج الأكاديمية، وعلى مستوى الكلية.

٢- زيادة الاهتمام باللغة الانجليزية كلغة أساسية في تدريس برامج التخصصات العلمية في الجامعات السعودية، وفي استخدامها كلغة ثانية في التدريس في الجامعات وفي كتابة الرسائل العلمية والنشر العلمي.

٣- تفعيل البحث عن مؤسسات التقويم والاعتماد العالمية في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا، والسعي للحصول على الاعتماد من تلك المؤسسات.

٤- السماح لكافة البرامج الأكاديمية التي تقدمها المؤسسات المختلفة للتعليم العالي بإمكانية معادلة الشهادات والدرجات الأكاديمية المختلفة التي يتم الحصول عليها من الخارج.

٥- زيادة عدد البرامج التي تقدمها المؤسسات الخاصة للتعليم العالي مثل برامج الحصول على درجات الجامعات الأجنبية، والبرامج الخارجية لمنح درجات الجامعات الأجنبية، وبرامج التوأمة، وبرامج التعليم عن بعد.

- فيما يتعلق بالبحث العلمي:

١- الحفاظ على زيادة حجم الإنفاق على البحث العلمي والتطوير من إجمالي الناتج المحلي.

٢- زيادة البحوث التعاقدية التي تجريها الجامعات لصالح القطاعين العام والخاص من خلال معاهد البحوث والخدمات الاستشارية بالجامعات.

٣- زيادة أعداد مراكز التميز البحثي لتطور البحث العلمي ونشر المعرفة في مجالات حيوية وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على استغلال وتنمية مهاراتهم البحثية .

٤- تشجيع البحوث المشتركة بين الباحثين السعوديين ونظرائهم في الدول الأخرى عبر مراكز البحوث، ودعم الكراسي البحثية الداخلية والخارجية.

٥- زيادة الاهتمام ببرنامج استقطاب العلماء والباحثين وأعضاء هيئة التدريس المتميزين للعمل بالجامعات السعودية.

٦- العمل على زيادة أعداد الجامعات البحثية في المملكة العربية السعودية ،وتسهيل تحول بعض الجامعات الشاملة إلى جامعات بحثية لتصل إلى نسبة ١٥% بحلول ٢٠٣٠م من إجمالي الجامعات السعودية.

٧- دعم النشر العلمي وتشجيع الترجمة من خلال تحفيز أعضاء هيئة التدريس والطلاب لإجراء البحوث ونشرها في مجلات الجامعات الأجنبية والسعودية المحكمة.

٨- توفير الدعم المادي والمعنوي لتشجيع أعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات والندوات وتقديم أوراق البحث في جميع دول العالم.

٩- الاستقطاب والتعاقد مع باحثين أجانب ذوي شهرة عالمية.

١٠- إتاحة فرص متنوعة أمام هيئة التدريس في الجامعات البحثية للحصول على منحة تفرغ للعمل بالخارج كل ثلاثة أو خمسة أعوام.

- بالنسبة للجامعات الدولية والتعليم الإلكتروني وعن بعد وفروع الجامعات الأجنبية:

١- زيادة الاهتمام بالتعليم الإلكتروني وعن بعد والمفتوح، وتطوير أنظمته وقوانينه والإشراف على برامجه لضمان الجودة.

٢- التوسع في الجامعات الإلكترونية والتوسع في افتتاح فروع لها في المناطق المختلفة.

٣- الاهتمام بإنشاء فروع الجامعات الأجنبية في المملكة العربية السعودية وإنشاء فروع لجامعات المملكة العربية السعودية بالدول الأجنبية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١.أبوعمه، عبدالرحمن وآخرون،٢٠١٤، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:المسيرة والإنجاز، مركز البحوث والدراسات، وزارة التعليم العالي، الرياض.

٢.الأحيدب، إبراهيم وآخرون،٢٠١٢، السجل الوطني للتعليم العالي،المجلد الأول والثاني والثالث والرابع،الإصدار الثاني،مركز البحوث والدراسات، وزارة التعليم العالي،الرياض.

٣.الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، ٢٠١٣، حالة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية،ط٣،وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، وزارة التعليم العالي، الرياض.

٤.الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، ٢٠١٣،الجامعات السعودية على الخارطة الدولية،ط٤،وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات،وزارة التعليم العالي،الرياض.

٥.الإدارة العامة للتعاون الدولي، ٢٠١٥، وزارة التعليم،على الرابط:
https://www.mohe.gov.sa/ar/Ministry/International/Pages/default.aspx

٦.آفاق، ١٤٣٢، الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية،كتيب تعريفي،وكالة الوزارة للشؤون التعليمية،وزارة التعليم العالي،الرياض.

٧.البيومي، محمد أشرف ، "الحريات الأكاديمية بين الواقع والمثال: رؤية تاريخية سياسية"، في أحمد نبيل الهلالي وآخرون، الحرية الفكرية والأكاديمية في مصر، ندوة نظمها مركز البحوث العربية، المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية، تحرير أمينة رشيد، (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠).

٨.الثبيتي ، مليحان معيض ، " الجامعات: نشأتها مفهومها وظائفها دراسة وصفية تحليلية "، المجلة التربوية، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، المجلد ٤، ٢٠٠٠.

٩.الراصد الدولي،٢٠١٥، نظرة على سياسات التعليم وتفعيل الإصلاحات في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،العدد٥٢،مرصد التعليم ، وكالة الوزارة

للتخطيط والمعلومات، وزارة التعليم، السعودية.

١٠.الرويلي، نواف، ١٤٢٨، استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية،رسالة دكتوراه غير منشورة،قسم الإدارة التربوية،كلية التربية،جامعة الملك سعود،الرياض.

١١.الشال، محمود،٢٠١٢، سبل تفعيل جهود منظمات التربية الدولية وبرامجها بالتعليم العالي المصري في ضوء التجارب العالمية،مجلة كلية التربية ، ع٢ ، جامعة طنطا.

١٢.العامري، عبدالله، ١٤٣٤، متطلبات تدويل التعليم العالي السعودي كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى.

١٣.العجمي،محمد،٢٠٠٣،التطور الأكاديمي والإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع٥٢،ج١.

١٤.إمام، علا حسيني، ٢٠١٢م، برامج التربية الدولية في التعليم الجامعي بمصر"دراسة مقارنة في ضوء الخبرات العالمية"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة.

١٥.عيسى، أيمن، ٢٠٠٤، دراسة مقارنة لصيغ التربية الدولية بمرحلة التعليم الثانوي في مصر وبعض دول غرب أوروبا، ملخص بحث للحصول على درجة الماجستير في التربية ،مصر.

١٦.الكيرعاني، محمد،٢٠١٠، استراتيجية تدويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية لمرحلة مابعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، رسالة دكتوراه، قسم الإدارة التربوية،كلية التربية،جامعة الملك سعود، الرياض.

١٧.محمد، ماهر احمد حسن (ديسمبر، ٢٠١٤). تدويل التعليم الجامعي كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية: أراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض

الجامعات المصرية، المجلة التربوية– الكويت، مج ٢٩، ع ١١٣، ص ص ١٥٩–١٦٥.

١٨. مرصد التعليم، ٢٠١٥، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مؤشرات محلية ومقارنات دولية، وكالة وزارة التعليم للتخطيط والمعلومات، الرياض.

١٩.الموصلي، ممدوح وفتح الله الشيخ، والنجار، فريد (١٩٩٨م)،" التسويق الجامعي المقارن : دراسة استكشافية لإنجازات بعض الدول " ، من بحوث المؤتمر القومي الأول لتسويق الخدمات الجامعية ، والمنعقد بجامعة القاهرة ، في الفترة من ١٨–١٩ مارس ١٩٩٨ ، جلسات المؤتمر – أوراق العمل ، القاهرة ، المجلس الأعلى للجامعات.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Altbach, P.G., & Knight, J.K. (2007). The internationalization of higher education. Journal of Studies in International Education, 11, 290-305.
2. Hodges, S., B.S.,(2005)" The Implementation of International Education in Four- Year Colleges and Universities in the State of Texas:", Doctor Dissertation, Submitted to University Of North Texas.
3. Horn, A.S., Hendel, D.D., & Fry, G.W. (2007). Ranking the international dimension of top research universities in the United States. Journal of Studies in International Education, 11 (3/4), 330-358.
4. Huang, F.T. (2006). Internationalization of higher education in the era of globalization: A comparative perspective from China and Japan. International Educational Journal, 5 (3), 58-73.
5. Jiang, X. (2012). The internationalization of higher education in an era of globalization: A case study of a national research university in as emerging municipality in South-West China. PhD dissertation, University of Southern California, United States--California.
6. Knight, J. (2003). Updated internationalization definition. International Higher Education, 33, 2-3.
7. Knight, J. (2004). Internationalization remodeled: Definition,

approaches, and rationales. Journal of Studies in International Education, 8, 5-31.

8. Krause, K.-L., Coates, H., & James, R. (2005). Monitoring the internationalization of higher education: Are there useful quantitative performance indicators? International Perspectives on Higher Education Research, 3, 233-253.

9. Nelson, B. (2005). Higher Education Report, 2004-2005. Paris, France: UNESCO(pp.1-3)

10. Ruzzier, M., Hirsrich, R., & Antocic, B. (2006). SME internationalization research: Past, present, and future. Journal of Small Business and Enterprise Development, 13 (4), 476-497.

11. Scott, P. (2000). Globalization and higher education: Challenges for the 21st century. Journal of Studies in International Education, 4 (3), 3-10.

12. Sullivan, J. (2011). Global leadership in higher education administration: Perspectives on internationalization by university presidents, vice-presidents and deans. PhD dissertation, University of South Florida, United States--Florida.

13. -Teichler, U. (2004). The changing debate on internationalization of higher education. Higher Education, 48 (1), 13-31.

14. Tham, S.Y. (2013). Internationalizing higher education in Malaysia: Government policies and university's response. Journal of Studies in International Education, 17 (5) 648-662.

15. U.S. Network for Education Information (USNEI), United States of America - Education System, Washington, U. S. Network For Education Information (USNEI), 2001, p.3. available: http://www.ed.gov/NLE/USNEI